



بقلم: عبد الوهاب البدر
المدير العام ورئيس التحرير

لقد أصبحت القدرات الذاتية احدى أهم مقومات التنمية المستدامة في الدول النامية . ولذا يسعى المهتمون بشؤون التنمية بما في ذلك مؤسسات التمويل الانمائي والدول المانحة الى دعم الأنشطة التي تمكن تلك الدول من اكتساب المعرفة وتطوير المهارات الادارية والفضية وتحسين أداء المؤسسات وخلق البيئة الصالحة المستندة الى سياسات ملائمة وأطر قانونية مناسبة.

فبناء القدرات الذاتية عملية متكاملة طويلة المدى تتضافر فيها جهود المجتمع بكافة فئاته بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية كل فيما يخصها من مهام واختصاصات ويقدر ما تتوافر لديها من مقومات وامكانيات . فالمحصلة النهائية من وراء مثل هذه الجهود تتمثل

بناء القدرات الذاتية



في بناء قدرة الأفراد على ادراك الأمور وفهمها بالشكل الصحيح وتطوير مهاراتهم وتوفير فرص الحصول على المعلومات ، وتدريبهم ، وتمكينهم من تراكم المعرفة لديهم ليصبحوا قادرين على أداء اعمالهم بمزيد من الكفاءة والفعالية .

وتختلف الدول النامية في مستوى ما بلغته من قدرات ذاتية ، وينعكس ذلك بطبيعة الحال في مدى الدور الذي تلعبه كل منها في تخطيط وادارة وتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية ، أخذاً في الاعتبار مساهمة الاستشاريين والمقاولين المحليين في اعداد المشروعات وتصميمها والاشراف عليها وتنفيذها ، فضلا عن الامكانيات المتاحة لتزويدها بالكوادر والمهارات الوطنية لتشغيلها بكفاءة وفعالية وتحقيق أدائها المنشود .

ولعل الخطوة الأهم في مسيرة بناء القدرات الذاتية تتمثل في اقامة نظام تعليمي تستند برامجه في كافة مراحلها على تشجيع الدارسين على التحليل والاستنتاج وزيادة المعرفة لديهم ليصبحوا أكثر قدرة على بناء قدراتهم الذاتية في مجالات تخصصهم وعملهم .

